مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

دور المجتمع الدولي حيال قضية استقلال الشعوب بعد الحرب الباردة

دراسة مقارنة

The role of the international community in the cause of the independence of peoples after the cold war
A comparative study

الاستاذ المساعد الدكتور كمال عبدالله حسن الجاف

كلية العلوم السياسة/جامعة السليمانية

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: ٢٠١٨/١/١٥
القبول: ٢٠١٨/٣/٧
النشر: **ربيع ٢٠١٨**

Doi: 10.25212/lfu.qzj.3.2.09

الكلمات المفتاحية:

International community, peoples, cold war, independence, agreement, self-determination, crisis, peaceful communication
.

الملخص

ان ارادة القوى الفاعلة في المجتمع الدولي تسعى الى تحقيق ما يخدم مصالحها واستقرار امنها القومي، من خلال سياساتها الخارجية وتعاونها على المستوى الدولي والاقليمي حيال القضايا الدولية، وقد تتطابق أو لا تتطابق تلك المسعى مع مبادئ القانون الدولى والاتفاقيات الدولية، لاسيما قضايا تقرير الهصير واستقلال الشعوب التي شهدتها تطور الاحداث منذ مطلع القرن العشرين. تمكنت ارادة المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، من معالجة عدد من قضايا استقلال الشعوب كما في قضية شعب كوسوفو ولكن لم تتمكن من الوصول الى حلول مناسبة لمعالجة قضية قضية شعب اقليم كو ردستان العراق بالرغم من امتداد تأريخ القضية الى مطلع القرن العشرين.

وان عملية تدخل المجتمع الدولي في النزاعات الداخلية بعد الحرب الباردة شكلت حالة متميزة لمنظمة الامم المتحدة حيال هذه الازمات، الا ان صعوبة حل بعضها يتعلق بأسباب ترتبط بمصالح القوى العظمى ومصالح اطراف الأزمة، لأن بديل الحرب هي الاتفاق على الترتيبات السياس ية التي تستوعب مصالح الجميع، بالرغم من صعوبة القناعة بذلك لأنها ترتبط بتوزيع والثروة والسلطة في الدولة، وبالمقابل فالمجتمع الدولي لايؤيد معيار تقسيم الدول لحل

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

النزاعات الداخلية، لأن عملية تقسيم الدول بين الاطراف المتنازعة ليس حلاً تؤيده معظم الدول، بسبب الحفاظ على سلامتها الاقليمية وقدرتها على حماية مواطنيه، وقد تؤدي الى تصعيد التوتر في المجتمع، لذلك يعتبر عملية حفظ السلام داخل الدولة هو الخيار المفضّل.

المقدمة

ان ارادة القوى الفاعلة في المجتمع الدولي تسعى الى تحقيق ما يخدم مصالحها واستقرار امنها القومي، من خلال سياساتها الخارجية وتعاونها على المستوى الدولي والاقليمي حيال القضايا الدولية، وقد تتطابق أو لا تتطابق تلك المسعى مع مبادئ القانون الدولى والاتفاقيات ا لدولية، مما تتسبب في عدم المساواة في التعامل لاسيما قضايا تقرير المصير واستقلال الشعوب التي شهدتها تطور الاحداث منذ مطلع القرن العشرين . اذ تقرر تطبيق نظامي الانتداب والوصايا في التعامل حيال قضايا استقلال الشعب الاعلان عن تأسيس دول عديدة جديدة، دون التعمق في تفاصيل الخصوصيات التي تتمتع بها شعوبها، أي عن دمج أكثر من قومية في دولة واحدة دون مراعاة أثر ذلك على الاستقرار السياسي والتعايش السلمي فيها، وانعكاس امتدادها على الاستقرار الاقليمي والدولي.

تمكنت ارادة المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، من معالج ة عدد من قضايا استقلال الشعوب كما في قضية شعب كوسوفو ولكن لم تتمكن من الوصول الى حلول مناسبة لمعالجة قضية قضية شعب اقليم كوردستان العراق بالرغم من امتداد تأريخ القضية الى مطلع القرن العشرين . سنتناول في مضمون البحث دراسة الظروف المؤثرة على دور المجتمع الدولي حيال قضية تقرير مصير و استقلال كوسوفو واقليم كوردستان العراق، والعوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة على تطور القضيّتين،وأثر ذلك على تحقيق الامن والاستقرار الوطني والاقليمي.

اهداف البحث: دراسة مقارنة بين دور المجتمع الدولي حيال قضية شعب كوسوفو وقضية شعب اقليم كوردستان العراق، والعوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة على مسار تطور القضيّتين.

اشكالية البحث: اشكالية دور المجتمع الدولي في تحقيق استقلال شعب كوسوفو وعدم تحقيقه لشعب اقليم كوردستان العراق بالرغم من تأثير أزمة القضيّتين على السلم والامن الدوليين بعد الحرب الباردة.

فرضية البحث : اذا كان المجتمع الدولي يسعى لتحقيق تقرير مصير الشعوب واستقلالها بهدف حم اية السلم والامن الدولي، فما هي العوامل التي أثرت و ساهمت في تحقيق استقلال كوسوفو ، ولم تتمكن من معالجة قضية استقلال شعب اقليم كوردستان العراق بعد الحرب الباردة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

منهجية البحث: سنحاول توظيف المنهج التأريخي والمنهج التحليلي المقارن للوصول الى تحقيق أهداف البحث.

المبحث الأول

مدخل تمهيدي

المطلب الاول: موقف المجتمع الدولي حيال قضايا استقلال الشعوب خلال القرن العشرين.

أولاً: موقف المجتمع الدولي حيال قضايا استقلال الشعوب بعد الحرب العالمية الاولى والثانية

برز مفهوم التدويل "I nt er nat i onal i zat i on" خلال القرن ا لتاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتم استخدامه بالاساس لتحديد المواقف التي تُقيّد في اطارها سيادة الدولة على مناطقها الاستراتيجية، مثل الموانئ أو الانهار لمصلحة دولة أو دول اخرى ([1])، اذ لم يكن هنالك تمييز بين مفهوم التدويل عبر ترتيبات تتبناها ارادة مجموعة دول على منطقة ما، او اشكال اخرى للتدويل في اطار منظمات دولية وهو ما تطور بعد ذلك ضمن اطار نظام الانتداب أو الوصاية خلال القرن العشرين. وكما يلي:

1. **المجتمع الدولي ونظام الانتداب بعد الحرب العالمية الاولى.**

قررت بريطانيا وفرنسا وهي الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى، جَعْل المستعمرات الألمانية وتلك المرتبطة بالدولة العثمانية، بمنزلة غنائم حرب يجب ان توزع على الدول المنتصرة، أي بمعنى ان تبقى مستعمرات ولكن تحت سلطة سيادية اخرى، ولكن تحت تأثير الولايات المت حدة الاميركية، تم الاتفاق على إقرار نظام الانتداب التعامل مع تلك المستعمرات، وبموجب المادة 22 من نظام الانتداب، تقوم الدولة القائمة بالاشراف على تلك المستعمرات بتقديم تقرير سنوي لعصبة الامم، لذلك فان إرادة قرار العصبة مقيّدة فقط بممارسة سلطة الاشراف على ار ادة الدول القائمة بالانتداب([2]). حيث تم ربط ممارسة السلطة بمفهوم الامانة المقدسة " Sacred Trust of Civilization" والاعتماد على التمييز بين القادر " The

[1] Carsten Stahn, Law and Practice of International Territorial Administration, Versailles to Iraq and Beyond (New York, Cambridge, Cambridge University Press, 2008,P50.

[2] . تستند فسلفة نظام الانتداب على نظام الوصاية " Trust ship" أي الوصاية والارشاد، وتمثل خبرة نظام الانتداب خلفية اساسية لنظام الوصاية الدولية في اطار منظمة الامم المتحدة، وان كان الاثنان يختلفان في الاهداف، حيث لا يمكن تحليل نظام الانتداب بمعزل عن العقلية الاستعمارية في فترة مابين الحربين العالميتين، للمزيد من المعلومات ينظر : Carsten Stahn, Ibid.,p58.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

able" وبين غير القادر" Unable " القدرة " والتحضر كشرط اضافي للعضوية في أسرة الامم المتحضرة، وعامل حاسم في الاعتراف بالدول ذات السيادة([3]).

لذلك تم تقسيم منطقة الشرق الاوسط، استناداً الى اتفاقية " سايكس – بيكو" كمناطق نفوذ لبريطانيا وفرنسا، الى دول وفق نظام سياسي مركزي، دون مراعاة لخصوصية وارادة القوميات داخل تلك الدول بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة، مثل" تركيا وايران والعراق وسوريا..الخ" .وفق مفهوم دولة الامة ودمج القوميات داخل تلك الدول، مما تسبب بعدم القدرة على تحقيق الاستقرار الامني والسياسي، لذلك لم يرضَ الشعب الكردي بالامر الواقع وتقسيم الامة الكردية على أربعة دول، فكانت ثورة الشيخ محمود الحفيد 1918 -1922 ، وانتفاضة " أحمد البارزاني " 1930، في العراق، وثورة الشيخ " سعيد بيران"1925وثورة سيد رضا الدرسيمي 1936 في تركيا، والمطالبة بحق تقرير المصير ونيل الاستقلال اسوة بالشعوب الاخرى، لعدم قدرة تلك النظم على ادارة التعددية القومية والدينية في ظل سيادة القانون ، لتحقيق الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي خلال القرن العشرين، ولا تزال الحالة كذلك، اذ تعاني الدول العديد من الازمات في مطلع القرن الحادي والعشرين.

2. المجتمع الدولي ونظام الوصايا بعد الحرب العالمية الثانية

اتفقت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي في مؤتمر يالطا العام 1945، على تعديل تصريح الامم المتحدة حول الاستقلال، باقتراح انشاء ادارة دولية للوصايا، تضم ممثلين عن الامم المتحدة والدول ذات المصلحة والاقاليم تحت الوصاية، لتشمل فقط الاقاليم ا لخاضعة للانتداب، حفاظاً على المصالح البريطانية والفرنسية، الا ان الارادة الدولية وتحت تأثير القوى العظمى، تمكنت من تطوير مفهوم نظام الانتداب الى اخرى مثل " المساواة في المعاملة والتنمية التدرجية" Progressive development" فاصبح مجلس الوصاية الجهاز الرئيسي في الامم المتحدة ([4]). لقبول المطالب من سكان الاقاليم الموضوعة تحت الوصاية، والسماح لتشكيل ادارة الاقاليم أو سلطة لدولة أي منح تقرير المصير والاستقلال، وفق المادة /81، من ميثاق المنظمة، فيما قيّدت المادة/78، تطبيق نظام الوصاية لتصفية الاستعمار، باستبعاد التطبيق على اقليم الدول التي اصبحت أعضاء في المنظمة، وهو ما يعني عدم صلاحية تطبيقه على حالات ما بعد انتهاء الصراع في الدول الاعضاء، الامر الذي أثير خلال الحرب الباردة بامكانية خضوع الاقاليم ما بعد انتهاء الصراع لنظام الوصاية ([5])، أي ان ارادة الدول العظمى فرضت إرادتها على الارادة الدولية والمتمثلة بمنظمة الامم المتحدة، خلال مرحلة الحرب الباردة بين الدولتين، وفق ما يحقق مصالحهما الاستراتيجية عبر الصراع والتعاون على تقاسم النفوذ والهيمنة على العالم، وانعكاس ذلك على

[3] Nele Metz ," Civilization and the mandate System Under the league of Nation as Origin of Trust ship" Max Planck Yearbook of United NationsLaw,Vol.9,(2009), p53

[4] Carsten Stahn ,op, cit.,p 92.

[5] تنص المادة 78 من ميثاق الامم المتحدة: لاينطبق نظام الوصاية على الاقاليم التي أصبحت أعضاء في الامم المتحدة، أذ العلاقات بين اعضاء هذه المنظمة يجب ان تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

قضايا حق تقرير المصير للشعوب، اذ أصبح هذا ال حق يتأثر بنسبة التبعية ووفق معادلة المصالح بينهما، فنالت شعوب استقلالها تحت مظلة احدى القوتين، الا ان دور الامم المتحدة وجهودها اصبح محدوداً لتطبيق القانون الدولي من أجل استقلال الشعوب و حفظ السلم والامن الدولي في ظل تلك الظروف، الأمر الذي حال دون التدخل حيال الشعوب التي دمجت قسراً فى دولة دون ارادتها، لاسيما الشعب الكردي الذي انتفض بقيادة الملا مصطفى البارزاني وعدد من الضباط في العام 1943 والتي قُمعت بالقوّة من قبل الحكومة العراقية.

وتزامناً مع هذه التطورات، تم الاعلان عن دولة" اسرائيل" بدعم الارادة الدولية، والذي أثار استنكار و رد فعل شعبي ورسمي في منطقة الشرق الاوسط، وتسبب في حرب العام 1948، وتشريد اغلبية ابناء الشعب الفلسطيني من أرضه، فقررت الامم المتحدة التدخل لإنشاء هيئة مراقبة الهدنة 1948، فضلاً عن صدور القرار 194 الذي يقرر إنشاء هيئة العمل والإغ اثة اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة "أونروا"، بالرغم من قرار المجتمع الدولي على اقامة دولة للفلسطينين ودولة لليهود ولكن دون العمل على تنفيذها، وكذلك بخصوص قضية الاعلان عن استقلال دولة مهاباد في كوردستان ودولة أذربيجان في العام 1946 في ايران، اللتين لم تنالا الدعم الدولي المطلوب لحمايتها والذي ادى الى الاجهاض عليهما بسبب تقاسم النفوذ بين القطبين الاميركي والسوفييتي، لم تتمكن المنظمة من مساعدة هنكاريا عام 1956 وجيكوسلفاكياعام 1968 في مسعاهما للاستقلال من التبعية للاتحاد السوفييتي .

المطلب الثاني: ارادة المجتمع الدولي حيال قضايا استقلال الشعوب بعد الحرب الباردة

واحداث 11 أيلول 2001

أولاً: موقف المجتمع الدولي حيال قضايا استقلال الشعوب بعد الحرب الباردة

ادى تفكك الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول التابعة لها في شرق أور وبا في العام 1991، الى انتهاء مرحلة الحرب الباردة، مما دفع الولايات المتحدة الامريكية لاعلان النظام العالمي الجديد تحت قيادته، وليتم الاعلان عن استقلال العديد من الدول في أوروبا وآسيا لاسيما الدول التي كانت خاضعة للاتحاد السوفييتي . لتبدأ مرحلة جديدة من التنافس بين القوى الكبرى لحماية مصالحها والحفاظ على مجالات نفوذها في العالم.

تُعد مرحلة انتهاء الحرب الباردة، نقطة تحوّل في اطار تطوير مفهوم بناء السلام عقب الصراع " Post - Conf l i ct Peace bui l di ng" في تطوير برنامج الامم المتحدة لسعيها حفظ السلام بتجاوز الفكر ة التقليدية القائمة على غياب العنف " السلام السلبي" ، والعمل على تدعيم المؤسسات الحكومية، من اجل التعامل مع الاسباب الحقيقية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

للصراع لتجنب العودة اليه مرة اخرى، وهذا ما اطلق عليه " السلام الايجابي"، عبر استراتيجية التحوّل الديمقراطي والتنمية المستدامة واحترام حقوق الانسان وحكم القانون ([6]).لذلك شهدت تلك الفترة ازدياد في عدد عمليات الامم المتحدة لبناء السلام في أكثر من اقليم فيه صراعات داخلية، لان عملية بناء الدولة في مرحلة ما بعد الصراع تطلب عملية إصلاح مؤسساتها بهدف معالجة العوامل المسببة للصراع والانتقال م ن حالة الحرب الى حالة السلام ([7])، لان التركيز على بناء المؤسسات الحكومية، دون إدراك هدف تقويّة العلاقات بين الدولة والمجتمع، هو الأساس لتحقيق عملية بناء ناجحة للدولة([8]). أي هدف بناء الدولة التركيز على تحقيق السلام الداخلي، لتحقيق الامن بعد انتهاء الصراع في المرحلة الاولى من بناء الدولة، ومن ثم يبرز مفهوم شرعية بناء الدولة وقدرتها على توفير الخدمات العامة لكي تتمتع بالشرعية التي تدعم السلام الداخلي([9]).

ان مبدأ سيادة ومبدأ عدم التدخل التي يرتكز عليها ميثاق الامم المتحدة، فالسيادة ذو وجهين، وجه داخلي ي قتصر نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بمواطنيها داخل اقليمها، ، وآخر خارجي ينصرف الى علاقة الدولة بغيرها من الكيانات الدولية. لذلك استجدت فكرة التقريب بين الوجهيّن، حيث تمَّ الاتفاق على تقليص الاختصاص الداخلي على حساب دور أكبر للمجتمع الدولي أي على حساب السياد ة الوطنية، فبرزت مسألة التدخل الدولي بشرط توفر الأسباب الموضوعية مثل انهيار النظام السياسي أو لاغراض انسانية وبشرط ان يتم في اطار منظمة الامم المتحدة، وباجماع اعضائها([10]).

ربطت الولايات المتحدة الاميركية رؤيتها لاعادة صياغة استراتيجيتها العالمية لتشمل العالم، لتحقيق الهيمنة للحفاظ على مصالحها الحيوية، وان هذه الهيمنة الشرط الاساس لتحقيق استقرار النظام العالمي، لضمان أمن المركز ولضمان الاطراف، أي الاقاليم الهامشية مثل منطقة الخليج العربي حيث النفط، ومنطقة شرق آسيا، لذلك استبعدت الامم المتحدة في ادارة الازمات وذلك لإعطاء صلاحية أكثر له للتدخل السريع في الازمات الدولية ([11])، لقد ركز الخطاب الاميركي على القضايا العابرة للقوميات مثل قضايا الارهاب و البيئة والمخدرات، فضلاً عن تركيز الخطاب السياسي على نشر الديمقرطية حقوق الانسان على المستوى الوطني وتحديد الدول العاصية كمصدر تهديد للنظام الدولي لعدم احترامها لقواعد المجتمع الدولي ([12]).

---

[6] UN Doc. S/PRST/5/2001 of 20 February 2001.

[7] OECD, "Supporting State Building in Situations of Conflict and Fragility: Policy Guidance " (OECD Publishing,2011) p21.

[8] Roland Paris, Peace building and the limits of Liberal International, International Security,Vol22, 1997, p 54.

[9] Charles T. Call and Elizabeth M. Cousins , Ending Wars and Building Peace (New York , International Peace Academy, 2007), p.3.

[10] أحمد الرشيدي، ظاهرة العولمة ومبدأ السيادة الوطنية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 117، 1994، ص 98

[11] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجرللنشر، القاهرة، 2002، ص639.

[12] للمزيد عن الدول العاصية ، ينظر :

K. p. O. Reily,"Perceiving Rogue State , the use of Rogue State Concept by U. S. A. Foreign Policy Elites" Foreign Policy Analysis, No.3 (2007) .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

لذلك واجهت عمليات الامم المتحدة تحديات في احجام الدول عن المشاركة في بعض العمليات اذا لم ترتبط بمصالحها القومية وتمثل الولايات المتحدة نموذجاً، عندما قيّدت اشتراكها في تلك العم ليات بشرط قيادة أمريكية مستقلة، وهو ما ظهر خلال عملية الصومال بوجود قيادتين قيادة للمنظمة والاخرى للولايات المتحدة، مما ادى الى حالة من الارتباك في مجال حفظ الامن والمصالحة الوطنية وبناء الدولة ([13]). مما تسبب في انتكاسة عمليات الامم المتحدة، الامر الذي ادى الى تغيير استراتيجية بناء السلام وفق نموذج " Li ght Foot pr i nt" الذي يعتمد بالاساس على مشاركة العناصر المحلية" Owner shi p"ضمن اطار برامج المساعدات الاقتصادية في مجال التنمية، والتي ارتكزت على الاعتق اد بان الشعوب موضع الاهتمام يجب ان تكون المحدد الاساسي في رسم سياستها([14]) .

ولابد ان نتطرق الى اهم الاحداث التي اعقبت انتهاء الحرب الباردة في الشرق الاوسط، اذ اثارت قضية غزو الكويت في العام 1990. والانتفاضة الشعبية للشعب الكوردي في العام 1991، تزامناً مع حرب الخليج الثانية، واحداث انهيار النظام السياسي في الصومال 1992 وتأثير الانتفاضة الفلسطينية على القضية بعد اتفاقية أوسلو 1993، والتي تضمنت الاقرار بحق تقرير مصير لشعب فلسطين لاعلان دولته والتي تعثرت للظروف المحيطة بالقضية،

ثانياً: موقف المجتمع الدولي حيال قضايا استقلال الشعوب بعد احداث 11 أيلول 2001

ساعدت أحداث 11 أيلول **2001** على تكريس احادية القطب الاميركي من خلال تأكيد الهيمنة الاميركية، بإعادة النظر بأولويات اجندتها السياسية وبما يخدم مصالحها، عبر نشر القيّم الليبرالية، وحقوق الانسان ومحاربة الارهاب، اذ لم تَعُد الشؤون الداخلية في بعض الدول شأناً داخلياً، لايجوز التدخل فيه ب دعوى السيادة الوطنية، حيث منحت الولايات المتحدة الاميركية لنفسها الحق في التدخل في تلك الدول لمنع ظهور القوى الارهابية كونها دول فاشلة، وبما يؤدي الى تعزيز الديمقراطية من منطلق اقامة المؤسسات الديمقراطية بهدف تكوين مجتمع ديمقراطي يتمتع بهوية جماعية ديمقراطية([15]). لذلك اكدت الولايات المتحدة في هذا الاطار عند اعلان الحرب على افغانستان في العام 2001، عن عدم نيتها الانغماس ببناء الدولة ولكن سوف تساعد هؤلاء الذين يبحثون عن دولة متطورة تعيش بسلام خالية من الارهاب ([16]). فبدأ مجلس الامن الدولي عملية مناقشات داخلية في كانون الثاني 2004، لتسهيل قيامها بدور أكثر فاعلية للتوصل الى المصالحة الوطنية في الدول التي مزّقتها الصراعات مُقدمة لحقيق السلام الدائم، اذ ان غياب المصالحة يؤدي الى بروز الصراعات من جديد([17]).

[13] أحمد ابراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص 92.
[14] للمزيد من المعلومات: ينظر وثائق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عالم 1995.
[15] Carsten Stahn,op,cit.,p593.
[16] The National Security Strategy of U. S. A. (Washington DC, September,2002) p.1. available at: http://www.whitihouse.gov./nsc/nss.htmp.
[17] منير زهران، الامم المتحدة وبناء السلام، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005،ص 114.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المبحث الثاني

المجتمع الدولي وقضية استقلال كوسوفو وقضية اقليم كوردستان العراق

المطلب الاول: المجتمع الدولي وقضية استقلال كوسوفو

أولاً: نبذة عن تطور الازمة في كوسوفو

أصبحت كوسوفو ضمن المملكة الصربية في العام 1912، وخلال الحرب العالمية الثانية تعهد قادة حركة التحرير الشعبية ليوغسلافيا بمنح الاستقلال إلى الشعب في كوسوفو عن المملكة الصربية، ولكن الدستور اليوغسلافي في العام 1946، نصّ على تبعية كوسوفو لصربيا كإقليم يتمتع بحكم ذاتي، ومن ثمّ تم إلغاء الحكم الذاتي بالكامل في دستور سنة 1963. الا ان دستور العام 1974 اعاد تثبيت الحكم الذاتي، فأصبحت كوسوفو وحدة فيدرالية واحدة، متساوية مع بقية الوحدات الفيدرالية الأخرى في يوغسلافيا، ولكن تم إلغاء هذه الصيغة من الحكم في العام 1989، مما اضطر الشعب في كوسوفو الى اعلان الانتفاضة الشعبية للمطالبة باستقلال كوسوفو عن صربيا في العام 1981، ومنحها حكمًا ذاتيًا كجمهورية في يوغسلافيا الفيدرالية، حيث تمكنت القوات العسكرية من قمع انتفاضة الشعب في كوسوفو.

وعند الاعلان عن تفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار المنظومة السياسية في أوروبا الشرقية حيث شمل جمهوريات يوغسلافيا، والذي سمح بتقرير مصير واستقلال شعوبها، فأعلنت البوسنة استقلالها بعد سلوفينينا وكرواتيا، وسعى الشعب في كوسوفو لاجراء عملية استفتاء عاماً فيما بينهم بعد تفكك الاتحاد اليوغسلافي، وذلك في ايلول 1991، فكانت النتيجة انحياز الأغلبية المطلقة للاستقلال، وتطور الأمر إلى انتخاب مجلس نيابي، وتشكيل حكومة، ولكن الحكومة الصربية لم

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تعترف بهذه الإجراءات، وبدأت بحملة من الاعتقالات، ولم يكن أمام الشعب إلا المقاومة والانتفاضة ضد حكومة صربيا المهيمنة على المؤسسات الحكومية([18]).

شهدت كوسوفو في العام 1998، نزاعاً داخلياً بين قوات الجيش الصربي والشعب في كوسوفو المطالب بالاستقلال عن صربيا، الأمر الذي أجبر المجتمع الدولي مجلس الأمن عدة قرارات طالب فيها أطراف النزاع بوقف إطلاق النار واتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تحسين الحالة الإنسانية في كوسوفو والسعي في حل المشاكل عن طريق التفاوض ([19]). ونتيجة عدم إلتزام الحكومة في صربيا بتلك القرارات، فقرر حلف الشمال الاطلسي، القيام بالقصف الجوي على القوات الصربية ومؤسساتها الحكومية في 1999/3/24، دون حصول الحلف على تفويض من مجلس الأمن بسبب الفيتو الروسي، ورفض الصين العلني لهذا الهجوم([20]).

ثانياً: موقف المجتمع الدولي من أزمة كوسوفو وقضية استقلالها

اعتبر مجلس الامن الدولي بتاريخ 1999/6/10، أن النزاع الداخلي في صربيا يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين بموجب القرار المرقم "1244"، الأمر الذي يوجب تدخلاً مباشراً من قبل منظمة الأمم المتحدة استناداً إلى الفصل السابع من ميثاقها لغرض إنقاذ الحالة الإنسانية الخطيرة في إقليم كوسوفو، وأوضح القرار الحاجة إلى نشر قوات عسكرية دولية فضلاً عن تشكيل عملية حفظ سلام دولية بموافقة صربيا ودون المساس بسيادتها ([21]). إذ تضمن القرار ضرورة وجود قوات عسكرية تحت رعاية الأمم المتحدة باسم (الوجود العسكري الدولي)، تعمل بمشاركة حلف الناتو من أجل حفظ الأمن والحفاظ على وقف إطلاق النار، وكفالة انسحاب القوات العسكرية والشرطة التابعة لحكومة صربيا من إقليم كوسوفو ومنع عودتها، ونزع السلاح من جيش تحرير كوسوفو، والإشراف على إزالة الألغام([22]).

وتضمن القرار أيضاً تشكيل عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في كوسوفو أطلق عليها تسمية (الوجود المدني الدولي)، تعمل على دعم اجراءات عملية استقلال إقليم كوسوفو، وذكر القرار كذلك تعيين ممثلاً خاصاً، ليتولى متابعة أداء الوجود المدني الدولي، وإدارة مؤقتة تابعة للوجود المدني الدولي تنهض ب الوظائف الإدارية المدنية للإقليم والإشراف على الانتخابات وتحقيق سيادة القانون، كما تعمل على دعم القطاع الاقتصادي وتقديم المساعدات الإنسانية، لضمان عودة اللاجئين إلى ديارهم بصورة آمنة ([23]).

---

[18] للمزيد من المعلومات عن تأريخ شعب كوسوفو، 2017/8/9 ، موقع على الانترنت:
https://islamstory.com

[19] الوثائق الرسمية لمجلس الأمن لعام 1999، الوثائق (1998) S/RES/1203، (1999) S/RES/1199 .

[20] الوثائق الرسمية لمجلس الأمن لعام 1999، الوثائق (1998) S/RES/1203، (1999) S/RES/1199 .

[21] الوثائق الرسمية لمجلس الأمن لعام 1999، الوثيقة .(1999) S/RES/1244.

[22] الفقرة (9) من القرار المرقم (1244).

[23] الفقرة (11) من القرار المرقم (1244).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وبالرغم من أن القرار المرقم "1244" منح إقليم كوسوفو حكم ذاتي مستقل دون المساس بسيادة صربيا، إلا أن شعب الإقليم طالب بالانفصال النهائي عن صربيا ، وبتاريخ 2008/2/17 أصدرت جمعية كوسوفو قراراً بانفصال الإقليم ليصبح دولة مستقلة ذات سيا دة، وأعددت الجمعية دستوراً خاصاً بشعب كوسوفو دخل حيز النفاذ في 2008/6/15([24]). وقد رفضت صربيا استقلال الإقليم كونه مخالفاً للقانون الدولي، ومن ثم اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً تقدمت به صربيا تطلب من محكمة العدل الدولية فتوى بشأن استقلال كوسوفو ([25]). فكانت الفتوى تؤكد أن ذلك الاستقلال لا ينتهك القانون الدولي([26]).

وقد عملت الأمم المتحدة على دعم استقلال إقليم ك وسوفو عبر تقديم المساعدات الإنسانية ونزع السلاح والإشراف على الانتخابات وإخضاع الإقليم للإشراف الدولي حتى تم إعلان استقلاله عام 2008، وتمّ الاعتراف بكوسوفو كدولة مستقلة من أكثر من مئة دولة عضو في الأمم المتحدة، لكن روسيا التي تملك حق النقض في مجلس الأمن وهي حليفة لصربيا منعت كوسوفو من الحصول على عضوية الأمم المتحدة.

المطلب الثاني: المجتمع الدولي و وقضية اقليم كوردستان العراق

أولاً: نبذة عن تطور قضية استقلال اقليم كردستان منذ مطلع القرن العشرين

تُعد حركة التحرر الكوردستانية من أقدم الحركات التحررية في الشرق الاوسط، والهادفة لتحقيق تطلعات شعب كوردستان الى حق تقرير المصير والاستقلال منذ مطلع القرن العشرين، حيث رفض الشعب الكردي سياسات القوى العظمى بتقسيم وطنه بعد الحرب العالمية الاولى، فاعلن الثور ة للمطالبة بحقوقه القومية بقيادة الشيخ "محمود الحفيد" وتأسيس حكومة لادارة شؤونه، وسعياً لاثبات حقوقه وتقرير مصيره، لحين بيان نتائج مؤتمر الصلح في باريس 1920([27])، لذلك سعت بريطانيا الى اتباع سياسة تقديم الوعود لعدم استقرارها على موقف محدد بسبب المتغيرات ال سياسية في المنطقة، ولكن هدفها الاساس هو بناء دولة قوية في العراق وإلحاق ولاية الموصل بها بضمنها مناطق كردستان لحماية مصالحها ([28])،وبذلك تم احباط مساعي الشعب الكردي في نيل استقلاله من قبل ارادة المجتمع الدولي بفرض نظام الانتداب على الولايات الثلاث لتأسيس دولة العراق الحديثة والاعتراف به ليصبح عضواً في عصبة الامم في العام 1932.

---

[24] الموقع الرسمي لعملية حفظ السلام الدولية في كوسوفو : http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unmik/background.shtml.

[25] الوثائق الرسمية للجمعية العامة لعام (2008)، الوثيقة .A/RES/63/3.p.p.1-2 .

[26] الوثائق الرسمية للجمعية العامة لعام (2010)، الوثيقة A/65/4.p.67.

[27] جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ط 2 ، 1971، ص 185.

[28] عبدالرزاق الحسني، تأريخ العراق السياسي الحديث، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ج 2، ط7، ص 133.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بدأ " الملا مصطفى البارزاني " لحملة تعبئة بين القبائل ا لكردية، ونتيجة لانضمام مئات من ابناء القبائل ومثقفي المدن، والتي ساهمت في فاعلية النشاطات السياسية والقتالية للحركة الوطنية الكردية . ويشير" جلال الطالباني " بان الوطنيون الكرد اعتبروا حركة انتفاضة البارزاني عام 1943، حركة عادلة معادية للاضطهاد القومي الكردي لذلك أيدوها بهدف تطويرها الى حركة تحمل المطالب القومية الكردية لجعلها منطلق ثورة كردية وطنية جديدة، لذلك كان دعم "حزب هيوا" والضباط المنتمين اليه، عامل مؤثر للعمل لتوسيع منطقة الثورة وتعميم الحركة المسلحة ([29]). ونتيجة المعادلة غير المتكافئة بين الطرفين في حجم ونوع وكمية الاسلحة، تمكنت القيادة الكردية من تأمين انسحاب قواتها الى منطقة نفوذ جمهورية كردستان الديمقراطية في كردستان ايران تحت قيادة " القاضي محمد" في العام 1946([30]). والتي تم اجهاض تجربة تلك الدولة، دون أي تدخل من قبل هيئة الوصايا الدولية والتي تش كّلت للاشرف على قضايا استقلال الشعوب التي تعاني من الصراع مع حكوماتها.

بارك الحزب الديمقراطي الكردستاني تغيير النظام الملكي الى الجمهوري بقيادة الزعيم " عبدالكريم قاسم " عام 1958،وطالب بالعمل معاً لتحقيق حقوق الشعب العراقي وضمان الحقوق القومية للشعب الكردي من أجل الاستقرار السياسي في العراق، وركز " ابراهيم أحمد" رئيس وفد الحزب الى بغداد، على " تمسّك الشعب الكردي بالأخوة العربية الكردية في صيانة الجمهورية العراقية وتطويرها وان اي خطوة للقومية العربية نحو أهدافها يُعد اقتراباً بنفس الوقت للقومية الكردية من أهدافها([31])، يفهم مما تقدم بان الحركة التحررية الكردية أبدت استعدادها للتعاون مع الحكومة العراقية بهدف بناء النظام الجمهوري وفق الاسس الدستورية والديمقراطية الذي سيصبح ضمانةً للاعتراف بحقوق الشعب الكردي ([32]). إلا ان تطور الاحداث السياسية الداخلية مع عدم و جود الرؤية الشاملة من قبل الحكومة لتلبية مطالب الحقوق الكردية، والتي تسببت بنشوب خلافات بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية، ما ادى لاتخاذ الحكومة اجراءات عدة تمثّلت بغلق مقار الحزب وتعطيل صحيفة "خبات" الكردية بسبب انتقادها للحكومة في عدم تطبيق الدستور و إلغاء عدد من المشاريع التنموية، اضافة الى ارسال قوات عسكرية جديدة الى مناطق كردستان ([33]). واتخذت قيادة الحزب قرار تنظيم منتسبي قوات البيشمركة للدفاع عن مناطق كردستان ([34]) في تشكيلات عسكرية وتقسيم قواطع العمليات حسب مسؤوليات بين رئيس الحزب

---

[29] أمثال : الرئيس سيد عزيز الشمزيني والرئيس الركن عزت عبدالعزيز والرئيس مير حاج أحمد والرئيس بكر عبدالكريم والرئيس مصطفى خوشناو والملازم الاول نوري احمد طه والملازم الاول خيرالله عبدالكريم والملازم محمد القدسي، للمزيد من المعلومات ينظر : جلال الطالباني، مصدر سبق ذكره، ص 141 – 143 .

[30] مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ثورة 1943 –1945، كردستان، 1986، ص 89.

[31] جلال الطالباني، مصدر سبق ذكره، ص 279 – 284 .

[32] بيان الحزب الديمقراطي الكردستاني في 1958/7/16، بغداد، ص1، للمزيد من المعلومات ينظر : جليلي جليل، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة عبدي حاجي، دار الرازي، بيروت، 1992، ص 220 – 221.

[33] عمار علي السامر، شمال العراق 1958– 1975، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 235

[34] مصطلح **(بيش مركه)** كلمة كردية تتكون من مقطع (بيش) وتعني(أمام وتقدم أوقبل) و(مرك) تعني(الموت) ويمكن ترجمتها للغة العربية بمعنى (الفدائي)، وتم استحداث المصطلح خلال فترة جمهورية كردستان في ايران وعاصمتها مدينة مهاباد عام 1946، اذ اطلق على المقاتلين في الحركة الكردية اينما كانوا. للمزيد من المعلومات ينظر : محمود الملا عزت، جمهورية كردستان، مطبعة قانع، ط2، 2003، ص43.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

"مصطفى البارزاني" واعضاء المكتب السياسي([35])، فوقعت أول المصادمات بين الطرفين في 11أيلول 1961، ولكن ارادة المجتمع الدولي، لم يكن لها أي أثر في التدخل لمعالجة اسباب الصراع ودعم حقوق الشعب الكردي كونه شريك في الوطن كما نص عليه دستور العراق لعام 1958، وانعكاس تلك الاحداث على الاستقرار السياسي في العراق.

اعلنت الحكومة الجديدة بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي بعد سيطرتها على الحُكم عام 1968،عن خطة لحل القضية الكردية سلمياً، وتم الاتفاق بين الحكومة العراقية مع قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، على اتفاقية 11 آذار 1970، من خلال اقرار دستوري للحكم الذاتي في مناطق كردستان . الا ان الظروف السياسية الداخلية والاقليمية حالت دون تنفيذ بنود الاتفاقية من قبل الحكومة، لذلك تجدد القتال مرة اخرى عام 1974، وانتهت مرحلة من نضال الحركة التحررية بالاعلان عن اتفاقية الجزائر بين العراق وايرن عا م 1975، والتي تضمنت تنازل الحكومة العراقية عن السيادة على مياه شط العرب لصالح الجانب الايراني، دون تلبية مطالب الشعب الكردي القومية لادارة شؤونه بصيغة الحُكم الذاتي آنذاك([36]). الا ان تجربة الاتحاد الوطني الكردستاني عام 1976، بقيادة " جلال الطالباني" شكّلت قفزة نوعية في الحركة التحررية الكردية في العراق، وبقيادة مدنية وعسكرية مشتركة ([37])، للبدء بالعمليات القتالية لاستمرار روح المقاومة عند الشعب الكردي لمواصلة النضال ضد النظام الدكتاتوري([38]).

ثانياً: موقف المجتمع الدولي من أزمة اقليم كوردستان العراق بعد العام 1991.

ان قيادة " الجبهة الكردستانية" للانتفاضة الشعبية في آذار 1991، وقيامها بالسيطرة على أراضي اقليم كوردستان بعد نجاح قوات البيشمركة في ابعاد القوات الحكومية عن اراضي الاقليم وتأمين ا لسيطرة الكاملة على المدن الرئيسة والقصبات، قررت على اجراء جولة من المفاوضات مع الحكومة العراقية في نيسان 1991، بشأن ايجاد معالجات للمشاكل و تطوير صيغة نظام الحُكم في اقليم كردستان بشكل يُلبي طموحات الشعب الكردي، ولعدم تجاوب الحكومة برئاسة "صدام حسين" مع المطالب التي قدمها الوفد الذي ترأسه كل من "جلال الطالباني" و" مسعود البارزاني"، لادراكها بظروف الاقليم الاستثنائية، بعد ان تم سحب موظفي المؤسسات الحكومة، مما اضطرت القيادة الكردية للتفكير بالبديل، لتتحمل مسؤولية مرحلة جديدة لادارة شؤون الاقليم في ظل الظروف المعقدة لمعالجة احوال اغلبية ابناء الشعب الذين أصبحوا نازحين في تركيا وايران، بالاضافة الى تحطم البُنى التحتية ابان معركة عاصفة الصحراء عام 1991. حيث بدأت القيادة الكردية باتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان حماية أمن المجتمع والمواطن وممتلكاته التي تعزز ثقة ال مواطن بالقدرة على حماية الاقليم و

[35] صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، 1946 – 2001، مؤسسة بلاغ، بيروت، 2001، ص 98.

[36] حكمت محمد كريم(ملا بختيار)، حكمت محمد كريم (ملا بختيار)، ثورة كوردستان ومتغيرات العصر، ترجمة د . = بندر علي اكبر، منشورات اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، ط3، 2011، ص 249.

[37] سه روه ر عبدالرحمن عمر، الاستعداد لبداية ثورة 1975 – 1976، مركز نما للطباعة والتوزيع،السليمانية، 2002 ،ص 104.

[38] حكمت محمد كريم(ملا بختيار)، مصدر سبق ذكره، ص 270 – 271.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المجتمع، ومواجهة التحديات على المستوى الداخلي والخارجي من خلال السعي لتأمين النظام وتطبيق القانون وادارة المؤسسات السياسية والاقتصادية والصحية والتربوية([39]).

كان لوسائل الاعلام الفضائية التأثير الاكبر لاقناع الرأي العا م والضغط على موقف المجتمع الدولي للتدخل وبالاستجابة للمعاناة الانسانية والتعاطف مع هذا الشعب، وأجبرت المجتمع الدولي على ان يتخذ خطوات للتدخل ولحمايته، فاسفرت الجهود في اصدار مجلس الامن القرار 688 في حزيران 1991، والتي منحت القضية الكوردية البُعد الدولي ([40])، وقد تضمن القرار توفير منطقة سمي بـ " الملاذ الآمن" كون الذي تعرض اليه الكورد في العراق يشكّل تهديداً للامن والسلم الدوليين، وشدد القرار على ضمان حقوق الانسان والحريّات السياسية للمواطنين، وبالتالي منح فرصة تأريخية للكورد لتدشين تجربة حُكم فريدة في المنطقة منذ بدء ثوراتهم المتكررة ([41])، ويُعد القرار تجسيد لدور المجتمع الدولي بعد الحرب الباردة في تغيير مفهوم عدم التدخل في شؤون الدول الى التدخل([42]).

وفيما يتعلق بموقف المجتمع الدولي حيال أزمة قضية انتفاضة شعب اقليم كوردستان، كانت الولايات المتحدة الامريكية مترددة في دعمها، وبدت أشبه بان تكون تريد لها الفشل، لان انتصار الكورد ليس لمصلحتنا، لانه يؤدي الى زعزعة وضع حليفتها تركيا، وان اقامة حكومة ديمقراطية في العراق ليست لصالح الادارة الامريكية لان حليفاتها العربية في المنطقة لا تتبع هذا النظام ([43])، ولكن الرأي العام الدولي أجبرت الادارة الامريكية على دعم تحديد " ملاذ آمن " لحماية شعب الانتفاضة من اساليب قمع قوات الحكومة العراقية، تحت تأثير ظاهرة وسائل الا علام الفضائية " ABC,CNN"([44])، لذلك كانت التوجهات الامريكية تعتبر القضية مشكلة انسانية أكثر منها سياسية، وتوصي بمنح الشعب الكردي حكماً ذاتياً، ولم تدعم حقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي ككيان مستقل([45]).

نفهم مما تقدم ان القرار الاممي لم يتطرق مصير ه ذه التجربة في علاقتها في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في كيفية ادارة شؤونه وعلاقته مع الحكومة المركزية في العراق، لان المنطقة لاتستقر الا بمعالجة هذه القضية ومنح الكرد الحقوق السياسية والثقافية، اسوة بالازمة في كوسوفو و الجنوب السودان وتيمور الشرقية.

---

[39] صلاح برواري، مصدر سبق ذكره، ص 350.

[40] بيليس وسميث ، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للابحاث ، دبي، 2004،ص 833.

[41] عدنان المفتي، بناء الدولة العراقية..رؤية كردية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2005، ص 71.

[42] د. سعدي البرزنجي، بداية ظهور النظام العالمي الجديد، مجلة كولان العربي، اربيل، 1999، ص 35.

[43] مكرم الطالباني، مراحل تطور الحركة القومية الكردية، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، 2009، ص 513 -514.

[44] بيترو غالبريث، نهاية العراق، ترجمة أياد أحمد، دار العربية للعلوم ، بيروت، 2007، ص 73.

[45] اهارون كليمان، النظام العالمي الجديد وتسوية ازمة الشرق الاوسط، ترجمة بدرعقيلي، دار الجليل للنشر،عمان، 1993، ص64.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المبحث الثالث

موقف المجتمع الدولي حيال قضية استقلال كوسوفو واقليم كوردستان

المطلب الاول: تطور تجربة الحكم في اقليم كوردستان العراق

أولاً: ان الدور القيادي لـ "الجبهة الكردستانية" وخبرتها في ادارة الحرب كانت كفيلة لوضع الاساس لبداية الخطوة الاولى في الاصرار على اصدار قانون المجلس الوطني لكردستان العراق رقم (1) لعام 1992في 1992/4/8، لانتخاب السلطة التشريعية بهدف اصدار التشريعات الاساسية لادارة شؤون الاقليم. ولقد تم اجراء أول انتخابات برلمانية في الاقليم بتأريخ 1992/5/19،لانتخاب(105) عضو برلمان اغلبيتهم من قيادات ومنتسبي قوات البيشمركة ومن كلا الحزبين الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني ([46])، وبموجب نتائج الانتخابات تم تكليف " فؤاد معصوم"([47]) لتشكيل الحكومة من (15) وزارة، وقد تم تشكيل اربعة حكومات في الاقليم لغاية 2003، وقد اتخذ البرلمان في الاقليم قرار باعتماد نظام الحكم الفدرالي للاقليم والديمقراطية للعراق، استناداً الى الظروف الداخلية التي احاطت بالتجربة الجديدة، والتي أصبحت أمر واقع وحقي قة تأريخية، اضافة الى هاجس رفض الدول الاقليمية للوضع الجديد في الاقليم والتي لم تتقبلها النظم السياسية في دول الجوار آنذاك.

لقد واجهت الحكومة الفتيّة تحديات داخلية وتحديات خارجية عديدة، ولكن الدعم الاممي من خلال اصدار القرار رقم / 688 في 1991، لتأمين "الملاذ الآمن " لحماية اقليم، ومبادرة العديد من المنظمات الدولية للقيام بتقديم المساعدات الانسانية، فضلاً عن القرار الاممي الرقم /986 لعام 1995 الخاص بـ"النفط مقابل الغذاء والدواء" والذي مكّن حكومة الاقليم من تنفيذ مهامها وساهم بتأمين نسبة مقبولة من الاحتياجات الاساسية للمواطنين([48]).

ثانيا: سعت القيادة الكردية السياسية بفاعلية لنقل الخبرة المتراكمة الى التجربة الجديدة في العراق، بعد عملية تغيير النظام السياسي بعد الاحتلال الاميركي عام 2003، من خلال تواجد كل من " جلال الطالباني " و" مسعود البارزاني " ومستشاريهم والقوى السياسية الكوردية الأخرى لغرض التعاون مع الاطراف السياسية في العراق بهدف تنظيم

---

[46] تم تغيير الاسم الى برلمان اقليم كردستان، و تعديل القانون عام 2009 ليكون العدد (110) عضواً، وتخصيص 5 مقاعد لكل من التركمان والمسيحيين، وبهدف دعم السلطة التنفيذية اصدر البرلمان العديد من القوانين. للمزيد من المعلومات ينظر : http://cabent.krg.org

[47] للمزيد من المعلومات ينظر : موقع رئاسة جمهورية العراق على الانترنت : www.presidency.iq

[48] اسراء حاتم سلمان، تقييم السياسات العامة في اقليم كردستان بعد العام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، 2016، ص 61 – 62.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

النظام السياسي الجديد لضمان حقوق الجميع، وقد تمثّل دورهم في "مجلس الحُكم" الذي تشّكل لادارة شؤون البلاد في تموز 2003، بخمسة أعضاء، والمشاركة بثمانية وزراء في الحكومة المؤقتة برئاسة " أياد علاوي"، كما شارك الكورد بـ(70) عضواً في الجمعية الوطنية التي اعتبرت اعلى سلطة تشريعية في المرحلة الانتقالية وفي الحكومة الانتقالية بثمانية وزراء برئاسة " ابراهيم الجعفري" وقد اقترح الاعضاء الكورد في لجنة صياغة الدستور مسودة مشروع دستور العراق الفدرالي، الذي تم اعداده من قبل الحزبين (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني)عام 2002، ثم كانت لهم مشاركة فاعلة في لجنة صياغة دستور العراق الدائم 2005 ([49]).

وعند اجراء أول انتخابات برلمانية بتأريخ 1/30/ 2005، تم اختيار " جلال الطالباني" رئيساً لجمهورية العراق و"عارف طيفور" نائب ثاني لرئيس البرلمان، و " روز نوري شاويس " نائب رئيس مجلس الوزراء وهما من قياديي قوات البيشمركة اضافة الى ستة وزراء بضمنهم " هوشيار زيباري" وزيراً الخارجية، ونال ممثلوا الشعب الكردي (53) مقعد في الانتخابات البرلمانية عام 2009، وتم تجديد ولاية " جلال الطالباني" رئيساً للجمهورية، والاحتفاظ بمنصب النائب الثاني لرئيس البرلمان لـ " عارف طيفور" ونائب رئيس الوزراء لـ " روز نوري شاويس " اضافة الى أربعة وزراء من ضمنهم وزير الخارجية" هوشيار زيباري" وعدد من الدرجات الوظيفية الخاصة في مؤسسات الرئاسات الثلاث([50]).

اما في انتخابات عام 2014، فقد حصل ممثلي الشعب الكردي على (58) مقعد برلماني، مع الاستمرار في منصب رئيس الجمهورية لـ " فؤاد معصوم" ، واحتفاظ " روز نوري شاويس " نائباً لرئيس الوزراء وتخصيص النائب الثاني لرئيس البرلمان لـ" أرام شيخ محمد" اضافة الى أربعة وزراء وعدد من الدرجات الخاصة . ونشير هنا الى ان حجم مشاركة الكرد في العملية السياسية بدأ بالضمور من عدد (8) وزير ضمن وزارة أياد علاوي وابراهيم الجعفري (6) في تشكيلة نوري المالكي و الى(4) وزير ضمن حكومة حيدر العبادي الحالية([51]).

مما تقدم يتضح بان القيادة الكوردية كان لها دور اساسي في صياغة الدستور وتشكيل النظام السياسي بعد عام 2003، ولهم التأثير الفاعل على حماية وحفظ النظام سياسياً وأمنياً في العراق، الا ان هذا الدور بدأ يفقد تأثيره على مستوى حجم المشاركة في النظام السياسي في العر اق، مما ولّد حالة من مشاعر القلق لدى القيادة الكردية من وضع التهميش وعدم الشراكة في اتخاذ القرار حول كيفية التعامل مع القضايا المصيرية، وهذا ما دفعها الى تَبَني مشروع الاستفتاء بشأن تقرير المصير والاستقلال 25 أيلول 2017، الذي يشكل عامل تهديد على وحدة العرا ق، الامر الذي يفرض على الاطراف السياسية

[49] اسراء حاتم سلمان، مصدر سبق ذكره، ص 61 – 66.
[50] المصدرنفسه، ص 70 –81.
[51] موقع المركز العراقي :http://www.iraqcenter.net/vb/showthread.php?t=22675

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كافة فهم اسباب المشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم بهدف الوصول الى حلول لمعالجتها وفق بنود الدستور وبما يخدم جميع الاطراف.

المطلب الثاني: مقارنة موقف المجتمع الدولي من قضية استقلال كوسوفو واقليم كوردستان العراق

ان تفاصيل الظروف التي احاطت بقضية استقلال كوسوفو واقليم كوردستان العراق، وتباين مواقف المجتمع الدولي إزائها، تطلب عرض موجز لتطور القضيّتين بعد الحرب الباردة، لبيان اختلاف المواقف والاجراءات مما أثرت على حسم تبعات ملف الازمة ومعالجة معاناة المجتمع وتقويض اثرها على استقرار المجتمع الدولي . سنتناول تلك الاجراءات والمواقف كما يلي:

1. ان اصدار قرار التدخل في القضيتين، نتيجة ادراك المجتمع الدولي لتأثيرهما على السلم والامن الدوليين، ولكن اجراءات التدخل لم تتم بنفس المستوى من الاجراءات الكفيلة بحسم النزاع والاستجابة للمطالب في الاقليم الكوردستاني أسوة باقليم كوسوفو.
2. ان القرار بالتدخل الاممي حيال قضية الشعب الكوردي في العام 1991، في الوقت الذي كان النظام السياسي في العراق تحت البند السابع بسبب غزو الكويت، ويعاني من ظروف سياسية واقتصادية صعبة على أثر نتائج حرب الخليج الثانية ولا يعترض على اي اجراء أممي، فيما كان التدخل قوات حلف الشمال الاطلسي في كوسوفو، بدون قرار أممي، وان النظام السياسي في صربيا يمتلك عوامل القوة ويمتنع عن تنفيذ القرارات الاممية.
3. ان نجاح الانتفاضة الشعبية في الاقليم، اجبرت الحكومة العراقية على سحب المؤسسات الحكومية من محافظات اقليم كوردستان العراق، والتي منحت القيادة الكوردية فرصة اقرار صيغة البديل لادارة شؤونه، باجراء الانتخابات لاختيار البرلمان وتشكيل الوزارة، فكان الاجدى من المجتمع الدولي دعم هذه اجراءات للوصول بالاقليم الى مرحلة تقرير المصير واعلان ا لاستقلال، اسوة باستقلال كوسوفو حيث لم يعترف النظام في صربيا باجراءات برلمان وتشكيل الحكومة في كوسوفو.
4. ان كفة التوازن العسكري في العراق كان لصالح قوات التحالف الدولي المدعوم بالشرعية القانونية، فيما كان النظام في صربيا يمتلك القوة العسكرية لمواجهة قوات حلف الشمال الاطلسي.
5. ان المقومات والموارد البشرية والمادية المتيسرة في الاقليم لا يمتلكها اقليم كوسوفو لاسيما النفط والغاز والموقع الجيواستراتيجي، باستثناء ان الاقليم يقع في قارة آسيا وكوسوفو في أوروبا.
6. ان القرار الاممي الصادر حيال الاقليم كان باجماع اعضاء المج لس فيما كانت كل من روسيا والصين معترضتان على القرار الخاص بكوسوفو.
7. حضيت الإدارة المؤقتة في كوسوفو بدعم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة بعد إصدار مجلس الأمن لقراره المرقم (1244) لعام 1999، وكان لها دور فاعل في مساعدة شعب كوسوفو للوصول إلى تسوية النزاع عبر إقامة حكم ذاتي مستقل ثم مرحلة اعلان الاستقلال والإشراف على

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الانتخابات المحلية والاتحادية لتشكيل المجلس الانتقالي، فضلاً عن بناء المؤسسات الأمنية والقضائية والاقتصادية والثقافية، وعودة الكثير من اللاجئين، ولكن لم تساهم المنظمة الدولية والمجتمع الدولي بنفس الدور لمساعدة برلمان وحكومة الاقليم لتسوية النزاع وحسم علاقته مع الحكومة العراقية بعد العام 1991.

8. ان تقييم دور الامم المتحدة حيال قضايا استقلال الشعوب، فانها تخضع لمعايير الشرعية والكفاءة، كمنظمة مسؤولة عن تمثيل دول العالم، فشرعيتها تتوقف على قدرتها على التمسك بالمبادئ الحاكم لسلوكها.([52])
9. ان عدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحسم قضية استقلال الشعب الكوردي في العراق تسببت باستمرار المعاناة لعدم الوصول الى حلول لمعالجة اسباب المشكلة بالرغم من تغير النظام السياسي في العام 2003.

الخاتمة

ان موقف المجتمع الدولي يستند الى قرارات القوى العظمى حيال قضايا استقلال الشعوب، والتي تتحكم فيها تحقيق مصالحها واستقرار النظام الدولي، لذلك كان القرار باعتماد نظام الانتداب ونظام الوصايا بعد الحربين العالميين على التوالي، ثم تحّكم نفوذ الولايات المتحدة الا مريكية والاتحاد السوفييتي خلال مرحلة الحرب الباردة، والتي اسهمت في استقلال الكثير من الشعوب خلال القرن العشرين، ولكنها حرمت شعوب اخرى بسبب تقاطع المصالح الدولية لاسيما استقلال شعب اقليم كوردستان العراق.

ان عملية تدخل المجتمع الدولي في النزاعات الداخلية بعد الحرب الباردة شكلت حالة متميّزة لمنظمة الامم المتحدة حيال هذه الازمات، الا ان صعوبة حل بعضها يتعلق بأسباب ترتبط بمصالح القوى العظمى ومصالح اطراف الأزمة، لأن بديل الحرب هي الاتفاق على الترتيبات السياسية التي تستوعب مصالح الجميع، بالرغم من صعوبة القناعة بذلك لأنها ترتبط بتوزيع والثروة والسلطة في الدولة، وبالمقابل فالمجتمع الدولي لايؤيد معيار تقسيم الدول لحل النزاعات الداخلية، لأن عملية تقسيم الدول بين الاطراف المتنازعة ليس حلاً تؤيده معظم الدول، بسبب الحفاظ على سلامتها الاقليمية وقدرتها على حماية مواطنيه، وقد تؤدي الى تصعيد التوتر في المجتمع، لذلك يعتبر عملية حفظ السلام داخل الدولة هو الخيار المفضّل . وقد تم اختيار عدد من الاستنتاجات من أهما مايلي:

[52] Michael Lipson,” peacekeeping: Organized Hypocrisy” Eutopean Joutnal of Internal Relations, Vol.13,No1(2007) p 5.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الاستنتاجات

1. لم تتميز مواقف الامم المتحدة بالطابع الدولي ولم تتم تنفيذ مهامها بالنزاهة والحيادية حيال كافة الا زمات والنزاعات الداخلية وعمليات التدخل في الازمات الانسانية،
2. ان كثير من الاجراءات القانونية والشرعية المتوجب اتخاذها حيال قضية استقلال اقليم كوردستان، لم تنفذ تحت تأثير مواقف ومصالح أكثر من دولة.
3. ان مصالح القوى العظمى هي التي تتحكم في تحديد موافقها أكثر من موقفها حيال الازمات والنزاعات الداخلية وأزاء عمليات التدخل في الازمات الانسانية، وبهدف معالجة العوامل بما يتناسب لحسم الازمة وانهاء معاناة تلك الشعوب داخل دولها.
4. ان المجتمع الدولي لايؤيد معيار تقسيم الدول لحل النزاعات الداخلية، لأن عملية تقسيم الدول بين ا لاطراف المتنازعة ليس حلاً تؤيده معظم الدول، بسبب الحفاظ على سلامتها الاقليمية وقدرتها على حماية مواطنيه، وقد تؤدي الى تصعيد التوتر في المجتمع،
5. اصبحت قضية استقلال الشعوب اكثر تعقيداً بعد الحرب الباردة، بسبب صعوبة حصول التوافق بين القوى العظمى على اتخاذ موقف موحد، الا في الحالات التي تشّكل تهديدا للسلم والامن الدوليين.

حاولت الامم المتحدة في مطلع القرن الحادي والعشرين، تَقْوية قدراتها للتدخل في الازمات الانسانية وحققت نجاحات فيها مثل كوسوفو وجنوب السودان، بالرغم من مواجهتها لمشاكل عديدة تتعلق بالتقيّد بقواعد القانون الدولي.

المصادر

أولاً: الكتب العربية

1.اهارون كليمان، النظام العالمي الجديد وتسوية ازمة الشرق الاوسط، ترجمة بدرعقيلي، دار الجليل للنشر،عمان، 1993،
2. أحمد ابراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005،
3. بيليس وسميث ، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للابحاث ، دبي، 2004،
4. بيترو غالبريث، نهاية العراق، ترجمة أياد أحمد، دار العربية للعلوم ، بيروت، 2007،
5. جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ط2 ، 1971،

6. جليلي جليل، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة عبدي حاجي، دار الرازي، بيروت، 1992

7. حكمت محمد كريم(ملا بختيار)، حكمت محمد كريم (ملا بختيار)، ثورة كوردستان ومتغيرات العصر، ترجمة د . بندر علي اكبر، منشورات اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، ط3، 2011،

8. سه روه ر عبدالرحمن عمر، الاستعداد لبداية ثورة 1975 – 1976، مركز نما للطباعة والتوزيع،السليمانية، 2002

9. صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق،1946 – 2001، مؤسسة بلاغ، بيروت، 2001،

10. عبدالرزاق الحسني، تأريخ العراق السياسي الحديث، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ج2، ط7،

11. عمار علي السامر، شمال العراق 1958– 1975، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012،

12. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجرللنشر، القاهرة،2002،

13. محمود الملا عزت، جمهورية كردستان، مطبعة قانع، ط2، 2003،

14. مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ثورة 1943 -1945، كردستان، 1986

15. مكرم الطالباني، مراحل تطور الحركة القومية الكردية، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، 2009،

16. منير زهران، الامم المتحدة وبناء السلام، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005،

ثانياً:الوثائق الرسمية

1. الوثائق الرسمية للجمعية العامة لعام (2008)، الوثيقة .2 -A/ RES/ 63/ 3.p.p.1 .

[2]. الوثائق الرسمية للجمعية العامة لعام (2010)، الوثيقة A/ 65/ 4.p.67.

3. الوثائق الرسمية لمجلس الأمن لعام 1999، الوثيقة . (1999) S/ RES/ 1244.

[4] الوثائق الرسمية لمجلس الأمن لعام 1999، الوثائق (1998) S/ RES/ 1203، (1999) S/ RES/ 1199 .

[5] الوثائق الرسمية لمجلس الأمن لعام 1999، الوثائق (1998) S/ RES/ 1203 ،S/1999) S/ RES/ 1199

ثالثاً : الاطاريح والرسائل

1.اسراء حاتم سلمان، تقييم السياسات العامة في اقليم كردستان بعد العام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، 2016،

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

رابعاً المجلات العلمية

1. أحمد الرشيدي، ظاهرة العولمة ومبدأ السيادة الوطنية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد117، 1994،
2. د. سعدي البرزنجي، بداية ظهور النظام العالمي الجديد، مجلة كولان العربي، اربيل، 1999.
3. عدنان المفتي، بناء الدولة العراقية.رؤية كردية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2005.

4. . p. O. Reily,"Perceiving Rogue State , the use of Rogue State Concept by U. S. A. Foreign Policy Elites" Foreign Policy Analysis, No.3 (2007) .

خامساً: مواقع الشبكة العنكبوتية/ الانترنت

1. موقع المركز العراقي: http://www.iraqcenter.net/vb/showthread.php?t=22675

2. موقع حكومة اقليم كوردستان العراق: http://cabent.krg.org
3. موقع رئاسة جمهورية العراق على الانترنت: www.presidency.iq
4. الموقع الرسمي لعملية حفظ السلام الدولية في كوسوفو:

http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unmik/background.shtml

5. ، موقع قصة الاسلام، على الانترنت: 9 /2017/8 : https://islamstory.com

6. The National Security Strategy of U. S. A. (Washington DC, September,2002) p.1. available at: http://www.whitihouse.gov./nsc/nss.htmp.

سادساً:الكتب الاجنبية

1. Charles T. Call and Elizabeth M. Cousins , Ending Wars and Building Peace (New York, International Peace Academy, 2007),

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2. Carsten Stahn, Law and Practice of International Territorial Administration, Versailles to Iraq and Beyond (New York, Cambridge, Cambridge University Press, 2008,
3. Michael Lipson," peacekeeping: Organized Hypocrisy" Eutopean Joutnal of Internal Relations, Vol.13,No1(2007)
4. Nele Metz ," Civilization and the mandate System Under the league of Nation as Origin of Trust ship" Max Planck Yearbook of United Nations Law,Vol.9,(2009),

5. Roland Paris, Peace building and the limits of Liberal International, International Security,Vol22, 1997

6. OECD, "Supporting State Building in Situations of Conflict and Fragility: Policy Guidance " (OECD Publishing,2011)

پوختە

رۆڵی کۆمەڵگای نێودەوڵەتی دوای جەنگی سارد لە بەرامبەر دۆزی سەبەخۆیی گەلان دا

هەر هێز و لایەنێکی ئەکتیف لە کۆمەڵگای نێودەوڵەتی دا بگریت تەواوی هەوڵ و تواناکانی لە خزمەت بەرژەوەندی و سەقامگیری ئاسایشی نیشتمانی خۆیدا بەگەڕدەخات ، ئەمەش لە ڕێی سیاسیەتی دەرەوەی دەوڵەتەوە بێت یان لە ڕێی هاریکاری و تەواوکاریی نێودەوڵەتی و ناوچەییەکانەوە بێت لە ئاست دۆزە نێودەوڵەتییەکان، بەتایبەت دۆزی مافی چارەی خۆنوسین و سەربەخۆیی گەلان ، لەگەڵ ئەوەی چەندین هەوڵی کۆمەڵگانی نێودەوڵەتی بۆدەستوەردان لە کێشە ناوخۆییەکان لە دوای کۆتاییهاتنی جەنگی جیهانی دووەم بەدی دەکرێت ، بەڵام لە گەڵ نەتوانرا سەبارەت بە دۆزی تایبەت بە گەلی هەرێمی کوردستانی عێراقدا چارەسەرێکی گونجاو و یەکلاییکەرەوە پێشکەش بکەن، ئەمەش پەیوەستبوو بە بەرژەوەندییە بالاکانی کۆمەڵێ هێزی نێودەوڵەتی لە سۆنگەی باوەڕنەبوونیان بە دابەشکاری دەوڵەتان وەك چارەسەر لەکێشەناوخۆییەکاندا ، بەهۆکاری ئەوەی زۆرینەی دەوڵەتان پشتگیری لەم جۆرە لە چارەسەر ناکەن ئەمەش لە پێناو پاراستنی ئاشتی و ئاسایشی هەرێمی خۆی، هەربۆیە چارەسەری پاراستنی ئاشتی لەچوارچێوەی دەوڵەت بە گونجاوترین هەڵبژاردە دادەنرێت. لێرەشەوە گرنگترین دەرئەنجامەکان بریتییە لە:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1. زۆرێك لە و رێی و شوێن و ئیجرائاتە شەرعی و یاساییانەی پێویست بوو لە ئاست دۆزی سەربەخۆیی هەرێمی کوردستان بگیرێتەبەر ، لەژێر کاریگەری هەڵوێست و فشاری زیاد لە دەوڵەتێك پەیرەو نەکرا .
2. کۆمەڵگای نێودەوڵەتی پشتیوانی دابەشکاری دەوڵەتان بۆ چارەسەری کێشە ناوخۆییەکان ناکات ، ئەمەش بەهۆی پارێزگاریکردن لە سەلامەتی و ئاشتی هەرێمی و ناوچەیی ، ئەمەش هەنێجار سەر ئەکێشێ بۆ قوڵبوونەوەی کێشە و ناکۆکییەکانی ناو کۆمەڵگا ، هەروەك بەسەر دۆزی هەرێمی کوردستانی عێراقدا هات.

لەدوای کۆتایی هاتنی جەنگی جیهانی دووەمەوە دۆزی سەربەخۆیی گەلان ئالۆزی زیاتری بەخۆیەوە بینیوە ، ئەکرێت هۆکاری ئەمەش ئەوەبێت کە سازان و رێکەوتنی هێزە بالآدەستەکان بۆ گەیشتن بە بریار و هەڵوێستێکی یەکگرتووە قورس و گران بێت ، جگە لەو حاڵەتانەی ئەبنە هەرەشە لەسەر ئاشتی و ئاسایشی نێودەوڵەتی.

Abstract

The will of the actors in the international community seeks to achieve their interests and the stability of their national security through their foreign policies and their cooperation at the international and regional levels on international issues. This endeavor may or may not coincide with the principles of international law and international conventions, Which witnessed the development of events since the beginning of the twentieth century. After the end of the Cold War, the will of the international community was able to address a number of issues of peoples' independence, as in the case of the people of Kosovo, but failed to reach suitable solutions to address the issue of the people of the Kurdistan Region of Iraq.

The process of intervention by the international community in the internal conflicts after the Cold War has been a distinct case for the United Nations in the face of these crises, but the difficulty of resolving some of them is related to the interests of the great powers and the interests of the parties to the crisis. The alternative to war is the agreement on political arrangements that accommodate the interests of all. The international community does not support the criterion of dividing countries to resolve internal conflicts, because the process of dividing countries between the conflicting parties is not a solution supported by most countries, because of maintaining their territorial integrity and ability

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

The protection of its citizens, and may lead to an escalation of tension in society, so the peacekeeping operation within the State is considered the preferred option.